آب 2026 August 2026 العدد 22 No. 22
المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 - Electronic ISSN 2790-1254

ما لم يرد به سماع في ظاهرة الحذف

أ . م. د محمود عبد حمد اللامي
جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية
mahmood1974@mu.edu.iq
م. حنان فاضل جبير
مديرية تربية المثنى
Dr23.hananfathil@mu.edu.iq

ملخص البحث

ظاهرة الحذف من الظواهر اللغوية في الدرس النحوي وقد أهتم النحويون العرب بهذه الظاهرة اللغوية ووضعوا لها شروطاً ومواضعَ لبيانها، فالحذف في اللغة هو الاسقاط أو الازالة ، وفي الاصطلاح النحوي يراد به إسقاط عنصر من عناصر الجملة وتقديره ذهنيا، وهو من سنن العرب في كلامها ، وبابٌ دقيقُ المسلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الامر، شبيهٌ بالسحر، فإنك ترى به تركَ الذكرْ أفصحَ من الذكرِ، والصمتَ عن الافادةِ، أزيدَ للإفادة. فعمدنا في ها البحث إلى مراعاة هذه الظاهرة اللغوية التي تعد من باب الشجاعة العربية كما أسمّاها ابن جني ، فتناولنا المسائل التي لم يرد بها سماع عن العرب بالدراسة والتحليل .

الكلمات المفتاحية: لم يرد ، سماع ، ظاهرة ، الحذف .

Unless it is heard in the phenomenon of deletion

Prof. Dr. Mahmoud Abdul Hamad Al-Lami
Al-Muthanna University / College of Education for Humanities
L. Hanan Fadhil Jubair
Al-Muthanna Education Directorate

Abstract

The phenomenon of ellipsis is a linguistic feature in grammatical studies. Arab grammarians paid close attention to this phenomenon, establishing conditions and contexts for its application. In Arabic, ellipsis means omission or removal. In grammatical terminology, it refers to the omission of an element from a sentence and its mental representation. It is a common practice among Arabs, a subtle and intricate art, almost magical in its application. For through it, one can find that omitting something is more eloquent than mentioning it, and silence can be more informative. In this research, we have focused on this linguistic phenomenon, which Ibn Jinni considered a form of Arab courage. We have examined and analyzed issues not explicitly mentioned by the Arabs .

Keywords : Non-Attested, Linguistic, The phenomenon , deletion

المقدمة:

ظاهرة الحذف من الظواهر اللغوية في الدرس النحوي وقد أهتم النحويون العرب بهذه الظاهرة اللغوية ووضعوا لها شروطاً ومواضعَ لبيانها، فالحذف في اللغة يقصد به : الاسقاط أو الازالة قال الخليل: ((الحَذفُ: قطفُ الشّيء من الطّرف))[1]، وجاء في لسان العرب أن الحذف هو: ((حذفَ الشيءَ يحذفُه حذفاً: قطعه من طرفه))[2]، وفي الاصطلاح النحوي يراد به إسقاط عنصر من عناصر الجملة وتقديره ذهنيا، قال سيبويه: ((اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك))[3]، وجعله ابن فارس(395هـ) من سنن العرب في كلامها قائلا: ((ومن سنن العرب الحذف والاختصار))[4]، وعرّفه

(1) كتاب العين ، مادة(حذف) : 3/ 201
(2) لسان العرب، مادة (حذف): 9/ 39
(3) الكتاب، سيبويه : 1/ 24
(4) الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس : 156

عبد القاهر الجرجاني (471هـ): ((هو بابٌ دقيقُ المسلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الامر، شبيهٌ بالسحر، فإنك ترى به تركَ الذكرْ أفصحَ من الذكرِ، والصمتَ عن الافادةِ، أزيدَ للإفادة))[1]

فالحذف ظاهرة سمعت كثيرا عن العرب واولاها العلماء عناية خاصة وذلك لأهميتها في إيضاح المعنى والقصد من الكلام، فالحذف عند سيبويه أسماه الاختصار والإيجاز فمن أقواله: ((وليس هذا في سعة الكلام والاختصار))[2] ، وأولاه ابن جني عناية كبيرة وجعله من باب الشجاعة إذ قال في (باب في شجاعة العربية): ((أعلم أن معظم ذلك إنّما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير ... والحذف قد حذفت العرب الجملة والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ دليل عليه))[3] فلابدَّ من وجودِ دليلٍ على المحذوف وإلاّ سيصبح الكلام بلا فائدة.

وللحذف أسباب عدّة منها الإيجاز والاختصار كما ذكرها سيبويه[4] وكثرة الاستعمال، والتخفيف، والعلم بالمحذوف [5]، وللحذف شروط ذكرها ابن هشام في المغني[6] وهي الآتي:

وجود دليل إن كان المحذوف عمدة، وإذا كان فضلة يشترط أن لا يحدث حذفه ضرراً

الاّ يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه

أن لا يكون مؤكداً فلا يحذف العائد نحو: الذي رأيتُه نفسه زيد

أن لا يكون عاملاً ضعيفاً فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواقع قويت فيها الدلالة وكثر استعمالها ولا يمكن القياس عليها .

وفي هذا المبحث سأتناول مسائل لم يرد لها سماع عند العرب وقد جاءت في أربع مسائل نحوية على وفق الآتي:

حذف تاء التأنيث

تاء التأنيث هي التاء التي تلحق آخر الفعل الماضي لتدل على الفاعل المؤنث، وهذه التاء لها أحكام لإثباتها وحذفها من الفعل، ومن هذه الاحكام ما ذكره ابن عقيل فوجوب أثبات التاء وامتناع حذفها يكمن في موضعين: الموضع الأول أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مؤنث نحو: هندُ قامتْ، والشمسُ طلعتْ فهنا لا يجوز الحذف، وحذفها يقتصر على الضرورة الشعرية، والموضع الثاني: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً مؤنثاً حقيقياً متصلاً بالفعل مباشرة نحو : قامتْ هندُ [7]، وتثبت جوازا إذا فصل بين الفعل والفاعل بغير " إلاّ"، وأن يكون الفاعل اسماً ظاهراً مجازي، وأن يكون الفاعل جمع تكسير ومن أفعال المدح والذم[8]

وتحذف تاء التأنيث وحكمها وجوب الحذف وتحذف في موضعين: الأول إذ كان الفاعل ضميراً منفصلاً نحو: هندُ ما قامَ الا هي، فلا يجوز أن نقول: قامتْ. والموضع الثاني: إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث (إلاّ) الاستثنائية وهو مذهب الجمهور نحو: ما طلعَ إلا الشمسُ، وما قامَ إلا هندُ[9]

فالأصل في التاء إثباتها وقد حذف التاء في الفعل الماضي المسند إلى فاعل مؤنث والعلة في حذف التاء هو ظهور المؤنث فإذا كان يكفي فليس هناك حاجة إلى وجود التاء، فتحذف إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقا أو مجازيا وفصل بين الفعل والفاعل بفاصل قال سيبويه: ((وإنّما حذفوا التاء ؛لأنهم ثار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجمع والاثنان حين اظهروهم عن الواو والألف وهذا في الواحد من الحيوان قليل، وهو في الموات كثير، فرقوا بين الموات والحيوان، كما فرقوا بين الآدميين وغيرهم تقول هم ذاهبون، وهم في الدار، ولا تقول: جمالك ذاهبون ولا تقول هم في الدار، وأنت تعني

([1]) دلائل الاعجاز، عبد القاهر الجرجاني (471هـ) : 1/ 146
([2]) الكتاب: 1/ 223
([3]) الخصائص : 362/2
([4]) يُنظر: الكتاب: 1/ 223
([5]) يُنظر: المحتسب ، لابن جني : 341/1،
([6]) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 150
([7]) يُنظر: شرح ابن عقيل: 2/ 88
([8]) يُنظر: شرح ابن عقيل: 89، 92
([9]) يُنظر: شرح ابن عقيل: 2/ 89

الجمال، وكذلك تقول: هي وهن ذاهبة وذاهبات))[1]، وقال المبرد: ((فإنّما جازَ في الضرورة من الشّعر جوازاً حسناً، ولو كان مثله في الكلام لكان عند النّحويين جائز على بعد، وجوازه التفرقة بين الاسم والفعل بكلام، فتقديرهم أن ذلك الكلام صار عوضاً عن علامة التّأنيث، نحو: حضرَ القَاضِيَ اليومَ امرأةٌ، ونزلَ دارَكَ ودارَ زيدٍ جاريةٌ، والوجه ما ذكرت لك))[2]

قال المبرد: ((ألا ترى أن النحويين لا يقولون قام هند وذهب جاريتك ويجيزون حضرَ القاضي اليومَ امرأة يا فتى فيجيزون الحذفَ مع طول الكلام))[3]، وقال ابن عثيمين(ت1421هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك: ((قوله :" ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع" : أي والحذف مع ضمير المؤنث المجازي قد يقع في الشعر، مع أن ضمير المؤنث يجب فيه التأنيث ولو كان مجازيا، لكن وقع في الشعر حذف التاء، ومنه قول الشاعر:

فلا مزنةٌ ودقتْ ودقَهَا * ولا أرضَ أبقلَ إبقالهَا

والأصل: أبقلت إبقالها، لكن حُذِفت مع ضميرِ المجازِ من أجل ضرورةِ الشعرِ، والشعر كما وصفه الحريري في الملحمة أنّه صلفٌ يجبرُ الإنسانَ على ما يُريدُ لا على ما يريدُ الانسانُ))[4].

بناءً على هذا ذهب بعض النحوين إلى التذكير عند مراعاة لفظ (الجمع) والتأنيث عند مراعاة لفظ (الجماعة) ولكن للسهيل رأي في هذه المسالة إذ قال: ((فإن قالوا: أنت مخير، إن راعيت لفظ الجمع ذكّرت، وإن راعيت لفظ الجماعة أنثت. قلنا: هذا باطل، فإن أحداً من العرب لا يقول: الهندات ذهب، ولا: الجِمَال انطلق، ولا: الأعْرابُ تكلم، مراعاة للفظ الجمع، فدل على أن الأمور بخلاف ما ذكروه، والله أعلم))[5] فالسهيلي هنا نفى حذف التاء مراعاة للفظ (جمع) معتمدا في ذلك على عدم السماع وهو ما يتجلى في قوله: (فإن أحدا من العرب لا يقول: الهندات ذهب، ولا : الجمال انطاق، ولا الاعرابُ تكلم مراعاة للفظ الجمع)، وذهب إلى ان الأصل هو اثباتها إذ قال: ((والأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله، ولم يحجز بينهما حاجز. لحقت التاء علامة للتأنيث، ولا يبالى إذا كان تأنيث الفاعل حقيقة أم مجازاً. تقول: طالت النخلة، كما تقول: جاءت المرأة، اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر، كالحوادث والحدثان، والأرض مع المكان، فقد جاء: فإن الحوادث أودى بها))[6]

وبهذا يتضح أن تاء التأنيث في رأي من قال بكونها تحذف ولا يراعى اللفظ فإنها لا تحذف بدون فاصل بين فعلها وبين المستند إليه؛ لأن ذلك لم يرد في كلام العرب .

حذف كان وابقاء اسمها ضمير المتكلم

(كان) في الدرس النحوي فعل ماض ناقص، تدل على الزمن الماضي، تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع الاول اسما لها والثاني خبرا لها، قال ابن يعيش: ((فأما كونها أفعالاً فلتصرفها بالماضي ، والمضارع، والأمر، والنهي ، والفاعل ..، وأما كونها ناقصة فإنّ الفعل الحقيقي يدلّ على معنى وزمان نحو قولك: ضَرَبَ . فإنه يدل على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب، وكان إنما تدل على ما مضى فقط و(يكون) تدل على ما أنت فيه أو ما يأتي من الزمان ، فهي تدل على زمان فقط فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة))[7] .

تكون كان تامة وزائدة، فالتامة دالة على الحدث وتستغني عن منصوبها (الخبر) نحو: قد كان زيدٌ؛ أي قد حدث وخَلق، وقوله تعالى: {وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ } [البقرة : 270]، والزائدة لا تحتاج إلى اسم ولا خبر وتؤكد الكلام فلا يكون لكان الزائدة اسم ولا خبر نحو : زيدُ كان قائمُ [8]

([1]) الكتاب، سيبويه: 2/ 38-39
([2]) المقتضب: 2/ 148
([3]) المقتضب : 2/ 338
([4])شرح ألفية ابن مالك ، محمد بن صالح العثيمين: 2/ 220-221
([5])نتائج الفكر في النحو : 129
([6]) نتائج الفكر في النحو: 129
([7]) شرح المفصل : 3/ 335- 336.
([8])يُنظر اللمع في العربي، ابن جني : 38- 39.

و(كان) متقدمة على أخواتها ؛ لأنّها أم الأفعال لكثرة دورانها وتشعب مواضعها ، ويأتي اسمها وخبرها معرفة ونكرة ، فيكون اسم كان هو المعرفة مثلما كان المبتدأ معرفةً والخبر نكرةً نحو : كان زيدٌ منطلقاً، ويأتي في الشعر عند الاضطرار والاسم نكرة والخبر معرفة [1]

وتحذف كان ويبقى عملها وفق الآتي[2] :

تحذف كان مع اسمها وابقاء خبرها ويكون ذلك بعد (إن) و(لو) الشرطيتين ، قال نعمان بن المنذر[3] :

قدْ قيلَ ما قيل إن صدقاً وإن كذباً فما اعتذارُك مِنْ قولٍ إذ قيلاَ

حذف كان مع غير (ان ، ولو)

قال الشاعر في الرجز[4] :

مِن لدُ شولاً فإلى إتلائها

قال في تقديره سيبويه : من لد أن كانت شولا [5]

تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها وذلك بعد أن المصدرية نحو: (أمّا أنت منطلقاً انطلقت) أصله: (انطلقت لأن كنت منطلقا)[6]، وهي شاهدنا في السماع وعدم السماع فيها، إذ قال ابن عقيل: ((ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض(ما) عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا اذا كان اسمها ضمير مخاطب .. ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو: أما أنا منطلقا انطلقت والأصل أن كنت منطلقا ولا مع الظاهر نحو: (أما زيدا ذاهبا انطلقت) والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب والأصل أن كان زيد ذاهبا انطلقت وقد مثل سيبويه رحمه الله في كتابه بـ أما زيد ذاهبا)[7]

ذهب ابن عقيل الى قياس المتكلم والظاهر على المخاطب، على وفق ما مثل فيه سيبويه، فابن عقيل لم يذكر أن سيبويه نقلها عن العرب إذ وجدته يقول : ((ومن ذلك قول العرب: أمّا أنت منطلقا انطلقت معك ، وأمّا زيدٌ ذاهبا ذهبتُ معه، وقال الشاعر: أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نفرٍ ..... فإنّ قوميَ لم تأكُلْهمُ الضَبعُ))[8]

قال أبو حيان الاندلسي في قول سيبويه: ((أما زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه؛ أي إن كان زيد ذاهبا أتى بالاسم الظاهر، والمحفوظ المسموع أن يكون ضميرا لمخاطب، والقياس عليه في ضمير المتكلم، والغائب والاسم الظاهر جائز، والأحوط التوقف مع المسموع))[9] .

و نقل الصبان في حاشيته أجازه المبرد لأما كنت منطلقًا انطلقت، منبهاً على عدم السماع بقوله: ((ولم يسمع هذا العمل إلاّ في ضمير المخاطب وأجاز سيبويه أمّا زيد ذاهبًا ذهبت))[10]

نجد أنّ نفيَ السماع هنا قد ذكر في أقوال ابن عقيل وأبي حيان والصبان ولكن هذا النفي لم يوجب أثراً في منع حذف (كان) إذا كان اسمها ضميراً للمتكلم أو اسماً ظاهراً، وأداتهم في ذلك هو القياس على ضمير المخاطب. فلمّا سُمع عن العرب حذف كان مع ضمير المخاطب جاز عند النحويين حذفها مع ضمير المتكلم في كونهما يقعان مرفوعين اسماً لكان كما يقع ضمير المخاطب اسماً لكان. ومن هنا جاز عند سيبويه ومثل له بقوله: (أمّا زيدٌ ذاهباً) ؛ أي أنّ كان زيدٌ ذاهباً.

حذف خبر المبتدأ المضاف إلى المصدر المؤول.

قال سيبويه: ((وسمعنا فصحاء العرب يقولون: لحقُ أنه ذاهبٌ، فيضيفون، كأنه قال: ليقين أنه ذاهبٌ، أي ليقينُ ذاك أمرُك. وليست في كلام كل العرب.))[1] إذ أضيف حق إلى المصدر المؤول(أنّه ذاهب) وحذف الخبر على تأويل (ليقينُ ذاك أمرُك).

([1]) يُنظر الايضاح العقدي ، أبو علي الفارسي : 98.
([2]) شرح الاشموني : 1/ 246.
([3]) يُنظر : مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني (518هـ) ؛ تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت : 2/ 102
([4]) يُنظر : خزانة الادب، عبد القادر البغدادي: 4/ 23
([5])الكتاب، سيبويه: 1/ 264
([6]) ينظر : امالي ابن الشجري : ٢/ ١١٦
([7]) شرح ابن عقيل : 1/ 298
([8]) الكتاب، سيبويه : 1/ 293، والبيت للعباس بن مرداس في ديوانه: 58
([9]) ارتشاف الضرب : 3/ 1193
([10]) حاشية الصبان على شرح الاشموني :1/ 358

فالسماع جاء في هذه القاعدة في جواز حذف الخبر وجعله مقدرا على وفق ما قال به سيبويه، وذهب أبو الحسن الاخفش إلى القول بعدم السماع إذ قال: ((ولم اسمع هذا من العرب، إنما وجدتُه في الكتاب، وهو جائز في القياس، وإنما قبحه عندي حذف الخبر ألا ترى أنك لو قلت: لعبد الله وأضمرت لم يجز))[2] إذ ذهب الأخفش إلى نفي السماع بهذا الحذف ومع ذلك فقد أجازه كما أجازه سيبويه لكنّه عوّل في إجازته على القياس. إذ يقاس الحذف في كل لفظ دلّ عليه دليل فنقول : زيدٌ في جواب مَن في الدار؟ ونقول في الدار في جواب أين زيد؟

ومع إجازة الأخفش لهذا الحذف لكنه وصفه بالقبح معتمداً في حكمهِ هذا على عدم تمام الجملة كما تقول في (لعبد الله) من دون خبر ؛ لأنّ اللام للتوكيد والحذف لا يتلاءم مع التوكيد. وذكر ابن جني[3] أن سبب عدم الاستحسان عند الاخفش هو أن الكلام لم يطل كما طال في (لحق أنه ذاهبٌ) .

وإنّ الحذف هنا من القليل الذي ينقل ولا يقاس عليه قال الشاطبي: ((ما كان نحو هذا من القليل الذي ينقل ولا يقاس عليه))[4]، وقد ((نصّ أبو الحسن على ضعف قولك لحقُ أنّه ذاهب: إنه على حذف الخبر عند سيبويه. وإنما استقبحه الأخفش من جهة [حذف الخبر] خاصّة، قال: ألا ترى أنك لو قلت: لَعَبْدُ الله، ثم أضمرت الخبر، لم يحسن -يعنى مع العلم، وإلا فلا يجوز حذفُه إذا لم يعلمُ فكذلك لحقٌّ أنّه ذاهب بالإضافة، وهو على تقدير: ليقين ذاك أمرك. فهذا نصٌّ على ضعف حذف الخبر هنا وقُبْحه، وقد علل استقباحه بأن لم أكد بالكلام صار مع الحذف كالمتدافعين. ونظيره ما قال ابن جني في نحو: الذى ضربته نَفْسَه زيد، من أن لا يجوز حذف ضمير الموصول هنا لأنه موكّد، والحذف مناف للتوكيد. وعلى ما قال الأخفش يقبح أيضا حذف المبتدأ مع اللام المؤكدة، ولذلك قل نحو:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ، على رأى من جعله على حذف المبتدأ، وقول الآخر: خالِي لأنْتَ ... ...))[5]

إنّ قول سيبويه بالسماع عن فصحاء العرب (لحقُ أنه ذاهب) يدخله تأويل في الخبر كأنهم يريدون لحق ذلك أمرك[6]وذكر النحاس في حذف الخبر واصفا قول الاخفش بالزعم ((فأما {وعبادُ الرّحمنِ الّذينَ يمشونَ على الأرضِ هوناً}[الفرقان: 63] فالتمام على قول الأخفش {وإذا خاطبَهُم الجَاهِلونَ قالُوا سَلاماً}[الفرقان: 63]؛ لأنّه زعم أنه ابتداء بلا خبر. وقال أبو جعفر: وظاهر هذا الكلام محال لأنه إنما يبتدأ الاسم ليخبر عنه ولكن تأول الأخفش؛ لأنّه كان يقصد للإشكال على مَن يعلمه وسمعت أبا إسحاق يقول: وهذا معنى ما قال كان بقصد الإشكال في كتبه ليحتاج إليه فيها فيكون معنى قوله ابتداء بلا خبر: أنّ الخبرَ محذوف))[7] .

قال أبو علي الفارسي رداً على الاخفش: ((القائل أن يقول: إضمار خبر (لحق أنّه ذاهبٌ) احسن من إضمار (لعبد الله)؛ لأنّه إذا طال الكلام حسن الحذف وقول أبي الحسن هنا حُجّة عليه في حَملِه(ما أحسن زيدا) على أنه بمعنى الذي))[8] نجد الفارسي قد ردّ على الأخفش بردين الأول: بيان الفارق بين ما جاء في كتاب سيبويه وما مثّل به الأخفش فالفارق بين قولهم: (لحقُ أنّه ذاهب) وقوله: (لعبد الله) أنّ الأول قد طال الكلام، وكان مسوّغ الحذف هو طول الكلام. وقد يكون مراده بـ(طول الكلام) هو الترابط والتعلق بين (حق) وبين(أنّه ذاهب) إذ ورَدَ في الجملة أكثر من اسناد، وهذا ما يمكن أن يمثل فائدة للكلام بالخلاف من قولهم(لعبد الله) فإنه لم يطل الكلام ومن ثم لا يمكن أن تتحقق أي فائدة.

والرد الآخر بما ذهب إليه الأخفش من جعله (ما) التعجبية بمعنى (الذي) لتكون مبتدأ و(أحسن زيداً) صلة الموصول وقد حذف الخبر عنده . فهو يقول بحذف الخبر فلمَ جعلَه قبيحاً في ما نقله سيبويه.

حذف حرف الجر

([1]) الكتاب، سيبويه: ٣/ ١٥٧
([2]) التعليقة على كتاب سيبويه: ٢/ ٢٦٧
([3])يُنظر : سر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٠
([4]) شرح ألفية ابن مالك الشاطبي:٢/ ١٢٦
([5]) شرح الفية ابن مالك الشاطبي: ٢/ ٩٤
([6]) القطع والائتناف، النحاس: ٤٨٧
([7]) القطع والائتناف، النحاس: ٤٨٧
([8]) التعليقة: ٢٦٧/٢

الجرُّ لغة: هو الجذب والانقياد والشد، جاء في لسان العرب((الجرُّ: الجَذبُ، جرَّه يَجُرُّه جرّاً، وجَررتُ الحبلَ وغيرَهُ أجُرُّه جرّاً، وانجرَّ الشيءُ: انجذب))[1]، والجر اصطلاحا هو((الكسرة التي يحدثها العامل في آخر الاسم، سواء كان العامل حرفا أو مضافا))[2]، ولهذا الجر حروف، فحرف الجر يعني((ما وضع لإفضاء الفعل أو معناه إلى ما يليه، نحو: مررتُ بزيدٍ، وأنا مارَ بزيدٍ))[3]، اي أضفت المرور إلى زيد بالباء[4] وسميت هذه الحروف بحروف الجر، وسبب تسميتها بهذا التسمية؛ ((لأنّها تجر ما بعدها من الأسماء؛ أي تخفضها))[5]، قال ابن السراج : ((تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم، ولا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء))[6] وأشهرحروف الجر هي: مِن، إلى، عن، على، في، الباء، واللام، الكاف، مُذ، منذ.

والحذف ضرب من الاختصار، وقد تكلم فيه أكثر العرب، ولابد للمحذوف من دليل سواء كان دليلا لفظياً أو عقلياً و، إنّ لحرف الجر أحكاماً في حذفه من الجملة، فتارة يحذف ويبقى عمله، وتره يحذف مع مجروره، فالحرف يحذف ويبقى عمله وله في ذلك مواضع قياسية أشهر هذه المواضع[7]:

- أن يكون الاسم المجرور بالحرف مصدراً مؤولاً مِن أن والفعل، أو من أن ومعموليها.
- وأن يكون حرف الجر من حروف القسم والاسم المجرور به هو لفظ الجلالة " الله".
- وأن يكون حرف الجر داخلا على تمييز "كم الاستفهامية" وشرط أن تكون مجرورة بحرف جر مذكور قبلها.
- أن يكون حرف الجر داخلاً على المعطوف على خبر " ليس"، أو خبر " ما" الحجازية.
- وأن يكون حرف الجر مسبوقا بـ"إن" الشرطية وقبلها كلام يشتمل على مثيل للحرف المحذوف .
-الجر بـ(رب) المحذوفة بعد (الواو)
-الجربـ(رب) مضمرة بعد الفاء وبل

قال الاخفش الصغير: ((يجوز حذف حرف الجر قياسا إذا تعين وإن كان من غير أنّ وأنْ، فلهذا لم يجز حذف الجار من إياك من الأسد إذ ليس بقياس ولم يسمع))[8]

هنا الحديث عن حذف حرف الجر، فحروف الجر تحذف على القياس إجمالاً في موضعين: منها أن يأتي قبل الحرف المصدري (أنّ) أو (أنْ) أو (كي)، والموضع الآخر الحذف في العطف، إذ كان الاسم مشتركا في الحرف نفسه نحو: مررتُ بخالدٍ وزيدِ ؛ أي : مررتُ بخالدٍ وبزيدٍ .

الاخفش الصغير أشار إلى الموضع الأول في القياس، ثم عمد إلى التوجيه بعدم جواز الحذف في التحذير في قولنا: إياك من الأسد، مشيراً إلى عدم السماع وعدم القياس إذ إنّ قياس حذف حرف الجر مع إن وأن وهذا ما لم يتوفر هنا لذا لم يكن قياسا ولم يرد فيه السماع. فنفي السماع جاء ملائماً لنفي القياس في هذه المسألة.

وعلل ابن يعيش (643هـ) في شرحه للمفصل عدم جواز الحذف بقوله: ((فهلاّ جاز حذفُ حرف الجرّ، فقلتَ: إيّاك الأسدَ؟ قيل: ليس ذلك بالسهل، ولا يقدم عليه السماع من العرب))[9]، وجعله أبو الفداء (732هـ) من باب الامتناع في الأسماء الصريحة إذ قال: ((ولا يجوز أن يقال: إياك الأسد، بتقدير إياك والأسد ولا بتقدير إياك من الأسد، لامتناع حذف حرف العطف، وامتناع حذف حرف الجرّ من الأسماء

([1]) لسان العرب، مادة (جرر): 125/4
([2]) شرح كتاب الحدود في النحو ، جمال الدين الفكاهي: 277
([3]) التعريفات: 86
([4]) يُنظر: الكتاب: 421/1
([5]) يُنظر: شرح المفصل:454/4
([6]) الاصول في النحو: 408/1
([7]) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب: 387، آمالي ابن الحاجب: 807/2، النحو الوافي: 532/2- 535 ، حذف حرف الجر وآثاره النحوية، د. علي بن محمد: 284-287
([8]) شرح الرضي على الكافية: 1/ 484
([9]) شرح المفصل ، ابن يعيش: 1/ 390

الصريحة في مثل هذا الباب ولكن حذف في غير هذا الباب توسعا في الكلام))[1] ، فلا نقول إياك الأسدِ لامتناع حذف حرف الجر، أي تقدير من [2]، لكونه ليسَ من الحذف القياسي لحرف الجر.

النتائج:

نستنتج ممّا تقدّم أن للظواهر التركيبية من حذف وتقديم وتأخير في الكلام الاثر الكبير في توجيه الآراء في اثبات وتأييد ونفي القاعدة النحوية، إذ وردت بعض التراكيب لم يردَ لها سماع عن العرب، فمن هذه التراكيب ما جاء في قول السهيلي في بطلان مجيء تاء التأنيث وحذفها من الفعل في غير موضع حذفها الوجوبي، والتخيير لديه باطلٌ؛ لأن لا احد من العرب يقول : الهندات ذهب، فالأصل اثبات التاء فعمد إلى عدم السماع في رفض الآراء القائلة بها. ومن هذه التراكيب حذف كان وإبقاء اسمها ضمير المتكلم، وحذف حرف الجر إذ ذكر الخفش الصغير عدم إجازة هذا الحذف في إياك من الأسد؛ وذلك لامتناع حذف حفف الجر لكونه ليس من الحذف القياسي. وأيضا مِن التراكيب عدم حذف خبر المبتدأ المضاف إلى المصدر المؤول لكونه لم يسمع عن العرب.

المصادر :

ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ محمد بن يوسف ابو حيان الأندلسي(745هـ)؛ تح: رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.
الأصول في النحو ، محمد بن سري ابن السراج (316هـ)؛ تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
أمالي ابن الحاجب، جمال الدين ابن الحاجب؛ تح : د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار ، الاردن ، 1989م .
أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات(ت542هـ)؛ تح: د. محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1991م.
الايضاح العضدي ، أبو علي الفارسي (377هـ)؛ تح: دز حسن شاذلي، ط1، 1969م.
التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني(816هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983م.
التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي (377هـ) ؛ تح: د. عوض بن حمد الفوزي، ط1، 1990م .
حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (1206هـ)، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1997م .
حذف حرف الجر وآثاره النحوية، د. علي بم محمد بن أحمد الشهري، مجلة أم القرى ، ع : 9، 2012م.
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت1093هـ)؛ تح: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م .
الخصائص، عثمان بن جني(392هـ)؛ تح: محمد علي النجار، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
دلائل الاعجاز، عبد القاهر الجرجاني (471هـ)؛ تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة ، ط3، 1992م.
ديوان العباس بن مرداس السليمي؛ تح: د. يحيى الجبوري ، مؤسسة القطر، ط1، 1991م.
سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني(392هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م.
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (769هـ)؛ تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث ، القاهرة، ط20، 1980م.
شرح الاشموني على ألفية ابن مالك(900هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.
شرح الرضي على الكافية الشافية، الرضي الاستراباذي(686هـ)؛ تح: أ. د يوسف حسن عمر، ليبيا، 1975م.

([1]) الكناش في فني النحو والصرف ، أبو الفداء اسماعيل بن علي: 1/ 176

([2]) الكافية في علم النحو ، ابن الحاجب جمال الدين عثمان المالكي (646هـ): 22

شرح ألفية ابن مالك ، محمد بن صالح العثيمين ، مكتبة الرشد ، ط1،الرياض، 1434هـ شرح ألفية ابن مالك للشاطبي؛ تح : محمد ابراهيم البنا، ابراهيم قطماش، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007م .
شرح المفصل، ابن يعيش، دار الكتب العلمية ، ط1، 2001م
شرح الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفكاهي(972هـ)؛ تح: رمضان أحمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1993.
الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس(395هـ)،ط1، محمد علي بيضون، 1997م.
العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ)؛ تح: د. مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال.
القطع والائتناف، النحاس؛ تح: عبد الرحمن ابراهيم، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٩٩٢م .
الكافية في علم النحو ، ابن الحاجب جمال الدين عثمان المالكي (646هـ)؛ تح : صالح عبد العظيم ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط1، 2010م .
الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه (180هـ)؛ عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
الكناش في فني النحو والصرف ، أبو الفداء اسماعيل بن علي ، تح : د. رياض حسن الخوام ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2000م .
لسان العرب، محمد بن مكرم(711هـ)، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
اللمع في العربية، عثمان بن جني(392هـ)؛ تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني (518هـ) ؛ تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت .
المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)؛ تح: علي النجدي ناصف واخرون، ، وزارة الاوقاف ، مصر ، 1966- 1969م.
مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، ابن هشام ؛ تح: د. مازن المبارك، ط6 ، دار الفكر ، دمشق ، 1985م
المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم الزمخشري (538هـ) ؛ تح: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط1، 1993المقتضب، محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ)؛ تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)
نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي(581هـ))، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1992م.
النحو الوافي ، عباس حسن، دار المعارف، ط15.